

کیا اسلامی ملک کے کسی شہر جہاں پہلے سے مندر موجود نہ ہو نیا مندر تعمیر کرنے کی اجازت دینا جائز ہے؟



سید منیر علی گیلانی  
آغا احمد نیر لطیف

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
الْجَوَابُ حَامِداً وَمُصَلِّياً وَمُسْلِماً

دارالاسلام یعنی اسلامی ریاست میں غیر مسلموں کی پہلے سے موجود عبادت گاہوں کو باقی رکھنا اور اسی طرح ان کی مرمت کرنا درست ہے تاکہ غیر مسلم اپنے حدود میں رہتے ہوئے پوری آزادی کے ساتھ اپنے مذہب کے مطابق عبادت کر سکیں البتہ اسلامی ریاست میں غیر مسلموں کو نئی عبادت گاہیں بنانے یا پہلے سے ویران شدہ عبادت گاہ کو دوبارہ تعمیر کرنے کی اجازت دینا شرعاً جائز نہیں کیونکہ یہ گناہ میں تعاون ہے جو ناجائز ہے۔

الفتاویٰ الہندیہ، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البليخي، فصل في إحداث البيع والكنائس وبيت النار (247/2) دار الفكر، 1310ھ

{فصل} إن أراد أهل الذمة إحداث البيع والكنائس، أو المحوسبي إحداث بيت النار إن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين، وفيما كان من فناء العصر منعوا عن ذلك عند الكل، ولو أرادوا إحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه، ولاختلافها اختلفت المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يمنعون من ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة، وقال مشايخ بخاري ومنهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل - رحمه الله تعالى - لا يمنعون وقال شمس الأئمة السرخسي: الأصح عندي أنهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضي خان وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها وقرأها كذا في الہندیة وکمالا يجوز إحداث البيعة والكنيسة لا يجوز إحداث الصومعة أيضاً ليتعبدوا أحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما إذا عين موضعاً من البيت للصلاة وصلی فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان.

قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لا تهدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى، وأما في الأمصار، فقد ذكر محمد - رحمه الله تعالى - في الإجازات أنها تهدم، وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهدم في أمصار المسلمين، وقال شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى - الأصح عندي رواية الإجازات كذا في فتاوى قاضي خان. قال الناطقي في واقعاته قال محمد - رحمه الله تعالى - ليس ينبغي أن

يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذافي غاية البيان فإن  
 انهدمت بيعة، أو كنيسة من كنائسهم القديمة، فليهم أن، يسوها في تلك  
 الموضوع كما كانت، وإن قالوا: نحن نحولها من هذا الموضوع إلى موضوع  
 آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في تلك الموضوع على قدر البناء الأول،  
 ويسنعون عن الزيادة على البناء الأول كذافي فتاوى قاضي خان رحمه الله  
 القديمة ما كانت قبل فتح الإمام بلدهم ومصلحتهم على إفراجه على  
 بلدهم، وعلى دينهم، ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة - رضي الله  
 تعالى عنهم - والتابعين لا محالة كذافي غاية البيان.

**الدر المختار وحاشية ابن عابدين، مطلب في أحكام الكنائس والبيع (202/4)**

مطلب في أحكام الكنائس والبيع (قوله ولا يجوز أن يحدث) يضم اليها، وكسب الدال  
 وفاعله للكافر ومفعوله بيعة كما يقتضيه قول الشارح، ولا صما، وفي نسخة: ولا  
 يحدثوا أي أهل الذمة. اهـ. ح. ومن الإحداث نقلها إلى غير موضعها كما في بحر  
 وغيره ط (قوله بيعة) بالكسر معبد النصارى واليهود، كذلك الكنيسة إلا أنه علمت  
 البيعة على معبد النصارى، والكنيسة على اليهود قهستاني. وفي الشرح وغيره: أهل  
 مصر يطلقون الكنيسة على متبعدهما وبخاصة اسم المدير بمعبد النصارى. قلت:  
 وكذا أهل الشام در منتقى والصومعة بيت يبنى برأس طويل ليعدهم بالأصباح عن  
 الناس بحر (قوله ولا مقبرة) عزاه المصنف إلى الخلاصة، ثم ذكر ما يحالعه عن  
 جواهر الفتاوى ثم قال: والظاهر الأول ومن ثم عولنا عليه في المختصر. مطلب لا  
 يجوز إحداث كنيسة في القرى ومن أفتى بالحواز فهو مخطئ، وبحجر عليه

(قوله ولو قرية في المختار) نقل تصحيحه في الفتح عن شرح شمس الأئمة  
 السرخسي في الإحارات ثم قال: إنه المختار، وفي الوهمانية إنه الصحيح من  
 المذهب الذي عليه المحققون إلى أن قال: فقد علم أنه لا يحل الإفتاء بالإحداث في  
 القرى لأحد من أهل زماننا بعد ما ذكرنا من التصحيح والاختيار للفتوى وأحد عامة  
 المشايخ ولا يلتفت إلى فتوى من أفتى بما يخالف هذا، ولا يحل العمل به ولا لأحد  
 يفتواه، وبحجر عليه في الفتوى ويسنع لأن ذلك منه مجرد اتباع هو في العسرين وغير  
 حرام لأنه ليس له قوة الترويج، لو كان الكلام مطلقا فكيف مع وجود النقل بالبرحيح  
 والفتوى فتنه لذلك، والله العوفاق. والله تعالى أعلم بالصواب

ضمير

ضياء الدين بن شبروي

دار الافتاء جامع اشرفيه لاهور

1441/11/05 هـ

2020/06/27



الجواب صحيح  
 محمد حسين  
 27 من شهر 11  
 1441 هـ

الجواب صحيح  
 محمد حسين  
 11 / 11 / 1441 هـ